

البديل

حرية
عدالة
مواطنة

إسبوعية - سياسية - مستقلة

Issue (102) 18/8/2013

www.al-badeel.org

العدد (١٠٢) ٢٠١٣/٨/١٨

■ رأي البديل-استعادة الوطنية السورية

لم تعد المسألة السورية مسألة واحدة، متماسكة وواضحة وجليّة كما كانت عليه عند بدء الانتفاضة السورية في منتصف آذار ٢٠١١، أو كما كانت عليه خلال سياق العام الأول من الانتفاضة، فقد تداخلت الخيوط المتداخلة في الوضع السوري، وبدأنا نرى بشكل واضح استخدام بلدنا كساحة للتنافس الإقليمي والدولي، وانغماس الكثير من القوى الداخلية السورية كأدوات في هذا الصراع، وبات الحديث عن حل سوري أمراً يشبه النكتة، إذ أصبحت المرجعيات موزعة في عواصم شتى، وتقودها أجنحة مختلفة، وهي لا تقاطع مع الأهداف التي أطلقتها الانتفاضة، والتي دفع ثمنها السوريون والسوريات حياتهم من أجلها.

قضية الإرهاب والفصائل الراديكالية المتشددة باتت جزءاً لا يتجزأ من المسألة السورية، ويمكن استخدامها من قبل القوى الإقليمية والدولية لخدمة مصالحها، إما عبر تغذيتها، أو تأجيجها، وفي الحالتين فنحن أمام مسألة خطيرة تفرض نفسها على أجندة الوضع السوري.

الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان الأمريكية يصرح من عمان بأن أمريكا ستقوم بدعم الأردن لحماية نفسه من خطر الإرهاب الموجود في سوريا، ويقول إن الأزمة السورية ستمتد لسنوات، وهو بذلك يعبر بشكل واضح عن الموقف الأمريكي الذي لا يرى نهاية قريبة للصراع السوري.

ما قاله الجنرال ديمبسي لا يعكس فقط المنظور الأمريكي للمسألة السورية، وإنما يعكس منظورا عاما من قبل القوى المختلفة، حيث راح مسرح الأحداث السوري يفيض بكل المقومات التي تجعل من الأزمة أزمة مركبة، ولم يعد الكثيرون ينظرون إليها من زاوية وجود نظام ثار عليه شعبه، وإنما لكون هذه الأزمة قابلة للاستثمار، أما مأساة السوريين فهي مجرد تفصيل في قضايا كبرى، وفي مصالح وحروب بين لاعبين إقليميين ودوليين.

هل تدرك المعارضات السياسية السورية هذا التشابك الموجود اليوم في المسألة السورية؟ أم أن هذه المعارضات لم يعد لها أي وزن في تحديد دفة الحدث السوري، خاصة أنها خلال مسار الانتفاضة كانت الطرف الأقل تأثيراً في مجريات تحول انتفاضة السوريين من مسألة وطنية داخلية لتصبح مسألة يلعب فيها الخارج الدور البارز والأساسي.

ما تشير إليه الوقائع يؤكد على أن أفق الحلول في سوريا ليس قريبا، وأن رؤية الضوء في آخر النفق لن تكون في المدى المنظور، وهو ما يجعل من استعادة الوطنية السورية أمراً أساسياً لتشكيل رافعة لإيجاد مداخل لحلول سياسية تخفف التكاليف والألام على السوريين.



مليوناً لاجئ سوري ثلثاهم في الأردن ولبنان تقدم للجيش الحر في ادلب.. ومجزرة في حلب

■ البديل :

النظامية على بلدة المليحة جنوب غرب دمشق. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن القس الإيطالي الشهير بمواقف المؤيدة للثورة، باولو دالويو، قتل على يد تنظيم دولة العراق الإسلامية التابعة لـ«القاعدة» في الرقة.

من جهة أخرى، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن عدد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة قارب مليوني شخص. وأشارت المفوضية في تقرير إلى أن «عدد اللاجئين المسجلين لديها وصل إلى مليون و٩١١ ألفاً و٢٨٢ شخصاً، بينهم أكثر من ٦٨٤ ألفاً في لبنان». وأفاد التقرير أن الباقيين «توزعوا في الأردن بواقع ٥١٦ ألفاً و٤٤٩ شخصاً، وفي تركيا نحو ٤٣٥ ألف لاجئ، والعراق قرابة ١٥٥ ألفاً، ومصر نحو ١٠٧ آلاف، ودول المغرب العربي قرابة ١٤ ألف سوري». إلى ذلك، كشف مسؤول أميركي أن بغداد وواشنطن اتفقتا، خلال لقاء وزير الخارجية العراقي هوشيار زبباري نظيره الأميركي جون كيري في واشنطن، على تعزيز التعاون لمنع إيران من إرسال أسلحة عبر المجال الجوي العراقي إلى سوريا، والتصدي لنزعة التشدد بين الشبان العراقيين كجزء من تداعيات الحرب في سوريا.

اقتحم الجيش السوري الحر معسكر الحامدية في ريف ادلب بعد قتال شرس انتهى بتفجير سلسلة من السيارات المفخخة على أبواب القاعدة العسكرية الضخمة التي تدمرت معظم مبانيها وراجمات الصواريخ الموجودة في داخلها، وغنمت قوات الجيش الحر عدة آليات ثقيلة، فيما بقيت الاشتباكات مستمرة في جيوب من المعسكر الذي يضم ٤٠٠ من الشبيحة والجنود والضباط يقترب من الانهيار في ظل هروب عدد من العناصر وسقوط آخرين بين قتلى وجرحى، وردت قوات النظام بقصف الطيران الحربي وراجمات الصواريخ على مدينة معرة النعمان، وسط اشتباكات عنيفة جنوب المدينة.

وفي جبهة الساحل، تعرضت بلدة سلمى الجبلية في جبل الأكراد إلى قصف عنيف، فيما واصل الثوار تقدمهم باتجاه الساحل مخترقين حواجز للنظام بين الأحرار الجبلية. وارتكبت قوات النظام مجزرتين، حيث سقط ٤٠ شهيداً وأصيب العشرات بقصف نفذه الطيران الحربي على حي بستان القصر في مدينة حلب، حسبما أفاد ناشطون وشهود عيان، متحدثين عن «إصابة العشرات ودمار هائل في الأبنية السكنية». وبالتوازي، استشهد ١٤ شخصاً على الأقل بينهم أربعة أطفال في قصف القوات



الحكومة والمعارضة المسلحة تعرقلان وصول الإمدادات الطبية للمدنيين

انهيار الخدمات الصحية يهدد حياة ملايين السوريين

■ شبكة الأنباء الإنسانية:

شهد تحسناً ملحوظاً في منح التصاريح، إلا أن إيصال الإمدادات الجراحية لا يزال يشكل تحدياً.

انقطاع طرق الإمداد

بعد مرور أكثر من عامين على بدء النزاع بين الحكومة وقوات المعارضة المسلحة، انهيار نظام الرعاية الصحية في سوريا، وتم تدمير المستشفيات، واضطر العاملون في المجال الطبي للفرار من البلاد، وأصبحت العديد من الأدوية غير متوفرة أو باهظة التكاليف. وبالتالي، أصبح الكثير من الناس يعتمدون على المساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن ما يقرب من ٥٠٠ ألف سوري - من المدنيين والمقاتلين معا - مصابون بجروح في الوقت الحالي.

كما تناقصت فرص الحصول على الرعاية الصحية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بسرعة أكبر من أي مكان آخر في البلاد. ويعد تفشي الحصبة مؤشراً على انهيار نظام التطعيمات الروتينية، وفقاً لمنظمة أطباء بلا حدود، التي تدعم العديد من المستشفيات الميدانية والمراكز الصحية في المناطق الشمالية التي يسيطر عليها الثوار. وتشهد الأدوية التي تعالج الأمراض المزمنة، بما فيها مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، مطلوبة بشكل خاص. كما أن بعض مراكز غسيل الكلى التي يعتمد عليها العديد من المرضى لتلقي العلاج المنقذ للحياة لم تعد تعمل.

من جهته، قال ناشط في حمص، يدعو نفسه يزن، "إننا تحت الحصار منذ ١٤ شهراً. ليس لدينا سوى

احتمال استخدام الإمدادات الطبية لعلاج جرحى الثوار، مع أن القانون الإنساني الدولي يحتم على كافة أطراف النزاع أن تسمح بحرية مرور الإمدادات الطبية إلى المدنيين، حتى لو كانوا من الموالين للعدو. ومع ذلك، فإن التزام كل طرف بالسماح بحرية وصول المساعدات يخضع لاختناجه بأن المعونات لن تتحول عن وجهتها الأصلية، وأن السيطرة على السلع فعالة، وأن الجهود العسكرية للعدو أو وضعه الاقتصادي لن يحقق ميزة أكيدة نتيجة للحصول على هذه المساعدات.

من جهتها، أفادت ليلي بيكر، رئيسة مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في سوريا، الذي يقوم بتقديم مساعدات للنساء في مجال الصحة الإنجابية، أن "هناك تقييد صريح من وزارة الصحة لمنع وصول أية أدوات جراحية أو أية لوازم يمكن أن تساعد المعارضة"، مضيفاً: "نحن لا نرسل مساعدات طبية إلى أية جماعات مسلحة. بالنسبة لنا، المدني مدني".

وفي هذا السياق، كتبت منظمة الصحة العالمية في نشرتها المرسله إلى المانحين في شهر تموز: "إن تسليم الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية إلى من هم في أشد الحاجة إليها في المناطق التي يسيطر عليها كل من الحكومة والمعارضة قد تعرض لعراقيل شديدة على مدى الشهرين الماضيين. وتم منع دخول المنتجات الطبية الحيوية، بما في ذلك المدرجة منها في القوائم المشتركة بين الوكالات، مما أدى إلى تقويض جهود الرعاية الصحية اللازمة لعلاج الصدمة وغيرها من الأمراض". وأوضحت هوف أنه على الرغم من أن شهر تموز

قامت الحكومة السورية في الأشهر الأخيرة، حسب تصريحات العديد من عمال الإغاثة، بفرض قيود متزايدة على توصيل الإمدادات الطبية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة. كما رفضت الموافقة على تسليم مساعدات طبية، وصادرت الإمدادات الطبية من قوافل المساعدات، وفرضت مفاوضات حول تسهيل دخول مستلزمات الجراحة حسب كل حالة على حدة.

وتضاف هذه القيود إلى قائمة من المعوقات الأخرى التي تواجه توصيل المساعدات الطبية، بما في ذلك عمليات اختطاف قوافل المساعدات التي تنسب إلى جماعات المعارضة المسلحة والعناصر الإجرامية.

وفي هذا السياق، قالت اليزابيث هوف، ممثلة منظمة الصحة العالمية (WHO) في سوريا، إن "تسليم المساعدات توقف تقريباً في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٣".

وفي حين تمكنت منظمة الصحة العالمية من إرسال "عدد كبير" من رزم اللوازم الطبية الطارئة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام (تكفي لحوالي ٩١٤ ألف شخص)، انخفض عدد المستفيدين الذين حصلوا على هذه اللوازم بين شهري نيسان وحزيران إلى ٢٧٠ ألف شخص. وذلك لأن المنظمة لم تتمكن من الحصول على التصاريح اللازمة من الحكومة. كما واجهت منظمة الصحة العالمية تحديات مماثلة عند إرسال الأدوية والمعدات الطبية، بما في ذلك أجهزة التهوية وأجهزة تنظيم ضربات القلب والحاضنات.

ويشير عمال الإغاثة إلى أن الحكومة تخشى من

توصل تقييم أجرته وحدة تنسيق الدعم للمناطق التي يسيطر عليها الثوار في الشمال في شهر أيار الماضي أن "الاحتياجات ذات الأولوية التي تم التعبير عنها على أوسع نطاق كانت في القطاع الصحي" - وهذا يمثل تحولاً عن الموقف السائد في وقت سابق من هذا العام، عندما كان الغذاء يعتبر الأولوية الأكبر. ومن بين ١٥.٦ مليون شخص يعيشون في محافظات سوريا الشمالية السبع، كان ١٠.٣ مليون نسمة يعيشون في مناطق لا تحظى بخدمات صحية كافية، وفقاً للتقييم (وقد شكك بعض عمال الإغاثة في صحة تقييمات وحدة تنسيق الدعم، زاعمين أن هذه الأرقام تبدو مبالغ فيها). وذكرت ثلاثة من أصل ١٠٦ مقاطعة فرعية أن "الكثير من الناس يموتون الآن بسبب عدم كفاية الخدمات الصحية". وحذرت عشر مقاطعات أخرى من أن "العديد من الناس سيموتون قريباً". وأوضح الشيشكلي أن "الكثير من الناس ينزفون حتى الموت بسبب عدم وجود ما يلزم لوقف النزيف". كما أضاف مصعب أبو قتادة، المتحدث باسم الثوار في ريف دمشق أن النقص الحاد في الأدوية يتسبب "أحياناً في موت الناس بعد التعرض لإصابات طفيفة. لقد فرضت قوات النظام حصاراً خانقاً على معظم مناطق دمشق". تدابير تنم عن اليأس أشار الناشط أحمد إلى إن محاولة تهريب إمدادات المعونة الطبية إلى مناطق يسيطر عليها الثوار في ريف دمشق أمر خطير للغاية، مضيفاً أنه "إذا وجد الجنود تحمل الغذاء، فإنهم عادة ما يأخذونه ويسكبونه في الشوارع، ولكن إذا ما تم القبض عليك وأنت تحمل أدوية، فقد يقتلونك". ونتيجة لذلك، لجأ السكان إلى تدابير تنم عن اليأس. حيث يقوم النشطاء بإلقاء أكياس بلاستيكية مملوءة بالإمدادات الطبية إلى الأحياء المحاصرة في المعصية، خارج دمشق، من الشوارع القريبة. وقال أحمد إن أحد الشباب على الجانب الآخر قتل على يد قناص عندما حاول الوصول إلى أحد الأكياس البلاستيكية. وعلى الرغم من هذه القيود، تواصل منظمة الصحة العالمية دعمها للعديد من المنظمات غير الحكومية المحلية، التي وفرت بشكل جماعي الرعاية الصحية لنحو ٦٠ ألف شخص في المناطق التي لا تستطيع الحكومة الوصول إليها، وخاصة في حلب وحمص وريف دمشق. كما أنشأت نظام الإنذار المبكر والاستجابة (EWARS) للأمراض المعدية، بالتعاون مع وزارة الصحة، وتقول هوف إنه "يعمل بشكل جيد للغاية في جميع أنحاء سوريا". وبصفة عامة، قامت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٣ بتوفير ما يكفي من رزم اللوازم الصحية في حالات الطوارئ لفائدة أكثر من ١.٥ مليون شخص. كما تقول أنها وصلت أيضاً إلى ٢.٧ مليون شخص، عن طريق دعم شركائها - وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي والهلال الأحمر العربي السوري وشبكة من المنظمات غير الحكومية - لتوفير التطعيمات والمشورة وعلاج الصدمات النفسية، والرعاية الصحية الأولية من الأمراض المزمنة، مثل الأنسولين وارتفاع ضغط الدم وغسيل الكلى والربو، في المناطق التي تسيطر عليها كل من الحكومة والمعارضة في محافظات حلب وحمص وإدلب والحسكة واللاذقية ودمشق. ولكن كل هذا لا يزال غير كاف بأي حال من الأحوال.

جراحية، بما في ذلك السوائل الوريدية ورزم التشريب التي تعتبر حاسمة لإعادة إمامة ضحايا الإسهال الحاد أو الدموي. وأوضح أحد عمال الإغاثة الذي لم يشأ الكشف عن اسمه "إنهم يقومون بتفكيك هذه الرزم الطبية في نقاط التفتيش، ويخرجون بعض الأجزاء والقطع عند كل نقطة تفتيش بزعم أنها يمكن أن تستخدم لمساعدة المقاتلين". وقال الشيشكلي إن اللوازم الطبية التي تخبره وكالات الأمم المتحدة أنها أرسلتها في كثير من الأحيان لا تصل إلى وجهتها في المناطق التي يسيطر عليها الثوار. كما أفاد عامل إغاثة ثان يعمل في دمشق أنه "أصبح من الصعب للغاية بالنسبة لنا إيصال أي شيء طبي إلى مناطق المعارضة. لقد كان هذا أمراً صعباً على الدوام، ولكن الآن هناك تصلب حقيقي للموقف، ويبدو لي أن تحولاً قد حدث يتمثل في تدهور فرص وصول المساعدات الطبية. وأضاف أن "المساعدات الطبية في هذا البلد أصبحت الآن متحيزة بشكل لا يصدق، ونحن لم يعد بوسعنا العمل دون تحيز".

التقدم المحرز مؤخراً

أفادت هوف من منظمة الصحة العالمية أن الوضع تحسن في الأسابيع الأخيرة، بعد ضغط شديد من أعلى المستويات في الأمم المتحدة. وقد طلبت المنظمة لتوها شراء أدوية بقيمة ٢٢ مليون دولار لإيصالها، وتوجد حالياً شحنة كبيرة من الإمدادات الطبية تشمل لوازم جراحية في طريقها إلى إدلب. كما تصل الإمدادات الطبية أيضاً إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة عبر الحدود التركية. وقالت عدة مصادر تعمل في مجال الإغاثة إن هذه المعونات المرسله عبر الحدود تمثل الآن الغالبية العظمى للمساعدات الطبية في المناطق التي يسيطر عليها الثوار.

وقال سامر عرابي، مدير قسم المناصرة والتأييد بوحدة تنسيق الدعم في تركيا، إن "مساعدات طبية قليلة جداً تصل إلى المناطق المحررة من أي مكان، باستثناء الحدود التركية". ومع ذلك، أكد عرابي أن المساعدات الطبية التي تقوم وحدة تنسيق الدعم وغيرها بإيصالها عبر الحدود لا تمثل سوى "قطرة في دلو بالمقارنة بالاحتياجات الإجمالية". وهو ما علق عليه الشيشكلي بقوله: "من المستحيل تقريباً ملء الفجوة"، وأصفا موارد وحدة تنسيق الدعم بأنها "ضئيلة للغاية" وتغطي ما لا يزيد عن ١٠-١٥٪ من الاحتياجات فقط.

ونظراً لأن انعدام الأمن يمثل عائقاً كبيراً أمام المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل بشكل غير قانوني في شمال سوريا، تقوم شبكات الشتات السوري، مثل اتحاد منظمات الإغاثة الطبية السورية، بتوفير معظم المساعدات الطبية في الشمال. كما تحصل المناطق المتضررة من القتال على بعض الإمدادات من قطر والمملكة العربية السعودية، وفقاً لصهيب، الطالب في حلب، وخاصة الدواء الخاص بداء الليشمانيات، وهو مرض جلدي انتشر بسبب انعدام النظافة الصحية.

وفي حين يعتبر الوصول عبر الحدود التركية غير مفيد نسبياً، قال عرابي أن وحدة تنسيق الدعم واجهت ضغوطاً من جماعات مثل الجيش السوري الحر لتزويد الثوار بالإمدادات الطبية، ولكنها أصرت على تقديم مساعداتها للمدنيين فقط. وقد

عيادات مؤقتة ووسائل محدودة جداً لمساعدة المرضى أو المصابين". وأضاف أن الأطباء يفتقرون إلى المعدات اللازمة لعلاج الجروح الناجمة عن الإصابة بالرصاص أو الشظايا، وفي كثير من الحالات، يكون خيارهم الوحيد هو بتر الأطراف.

وبالمثل، نفذت معظم المواد الطبية المتوفرة لدى سكان المناطق التي يسيطر عليها الثوار حول دمشق بعد أشهر من الحصار. وكان بمقدور شيء بسيط مثل أملاح الإمهاء أن ينقذ طفلة في الرابعة من عمرها كانت تعاني مؤخراً من عسر الهضم في منطقة الحجر الأسود. وهو ما علقت عليه سوزان أحمد (اسم وهمي)، وهي ناشطة في وسط دمشق، بقولها إن الطفلة "كانت مصابة بالاستفراغ والجفاف وبحاجة إلى بعض الأدوية التي لم تكن متاحة. لذا، اضطرت والدتها لمشاهدتها تموت".

وقد لعب العنف وانعدام الأمن دوراً كبيراً في تراجع مستوى الرعاية الصحية، وانقطاع طرق الإمداد، مما جعل من الصعب على الناس الوصول إلى المرافق الصحية حيثما لا تزال موجودة. وفي بعض الحالات، تم استهداف المرافق الصحية ومقدمي الخدمات الصحية على وجه التحديد.

ووفقاً لصهيب، وهو طالب في ريف حلب، فإن المستشفى الوحيد في منطقته لم يعد صالحاً للاستخدام لأن جبهة النصرة الإسلامية أقامت معسكراً هناك. وبالإضافة إلى ذلك، يقول عمال الإغاثة إن جماعات المعارضة المسلحة والعناصر الإجرامية تخطف البضائع وتعيد توزيعها على أنصارها أو تعيد بيعها في السوق.

وقالت بيكر: "إذا قام (ثوار) الجيش السوري الحر بخطف شحنة عند نقطة الدخول إلى حلب وقالوا عذراً، لا شيء يذهب إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فإن هذا يمثل بالنسبة لي الوجه الآخر لنفس العملة. نحن نريد إزالة جميع القيود، بغض النظر عن طبيعتها".

مساعدات غير متحيزة

ولكن السياسة الحكومية المتعمدة لحجب المساعدات الطبية في المناطق التي يسيطر عليها الثوار، خاصة في شمال سوريا، تشكل عائقاً أكبر حسب المعارضة.

حيث قال أديب الشيشكلي، نائب رئيس وحدة تنسيق الدعم التابعة للمعارضة السورية (ACU) المسؤولة عن تنسيق الدعم في المناطق التي تخضع لسيطرة الثوار، أن "النظام الصحي بأكمله في المنطقة المحررة مُقاطع ومشلول، ولذا ليس لديهم أي شيء".

من جهتها، قالت هوف من منظمة الصحة العالمية في نهاية أيار الماضي إنه تمت مصادرة جميع الأدوية والمعدات الطبية من قافلة مساعدات كانت متجهة إلى محافظة إدلب التي تسيطر المعارضة على معظم أراضيها.

وفي مطلع حزيران، تلقت منظمة الصحة العالمية تقارير عن ١٢٠٠ حالة إسهال في بلدة تلبيسة بمحافظة حمص، أحد معاقل الثوار. وقالت هوف إن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أعدتا رزم طبية لمعالجة الإسهال لإرسالها إلى المنطقة، ولكن ٧٠ بالمائة من محتويات تلك الرزم أزيلت، وكل ما وصل بعد تأخير كبير كانت خمس رزم "مبتورة" تفتقر إلى الأدوات التي يمكن استخدامها لإجراء عملية

الاختراق المتبادل بين الحر وأمن النظام

عملاء مزدوجون يرتبون صفقات لإطلاق معتقلين مقابل المال

ويلقب بـ أبو عبد الكريم فقال لـ البديل: لقد تم اعتقال أحد الرجال الذين يعملون في الجانب الاستخباراتي لصالح الجيش الحر، وهو شخص مهم جداً لا نستطيع الإفصاح عن اسمه، ومن خلال أحد العملاء التابعين للنظام أصلاً، والذي يقدم أحياناً بعض الخدمات المأجورة، قمنا بدفع رشوة تتجاوز الـ خمسين ألف دولار لضابط كبير في فرع الجوية بحلب، حيث أخذ المبلغ الذي أمنته إحدى الجهات الخارجية الداعمة للثورة السورية، وسلمه لذلك الضابط، وعاد بالرجل المعتقل سالماً. وأضاف أبو عبد الكريم: إن نجاح مثل هذه العمليات رهن السرعة في التحرك، بحيث يكون خبر اعتقال أحد رجالنا ما زال معروفاً على نطاق ضيق داخل الفرع الأمني الذي قام بالاعتقال، وهو ما يجعل عدد المنتفعين من الصفقة داخل الفرع قليلاً، ما يجعلهم يبادرون هم إلى الصفقة، وبعد تسليمهم المبلغ يتم الإفراج عن المعتقل، وكأن اعتقاله لم يحدث أصلاً.

ويرى الإعلامي منير الحلبي أن هؤلاء العملاء المزدوجين يشكلون خطراً كبيراً على كتائب الجيش الحر، يقول منير: علينا جميعاً أن ندرك أن هذا العميل الذي يقدم الخدمات المأجورة للكتائب أو الألوية، لا بد أنه يقوم بخدمات مشابهة للنظام بشكل أو بآخر، بل قد تكون مجانية في هذه الحالة، وتكمن خطورة هؤلاء في أنهم قد يستمروا بهذه اللعبة إلى أقصى الحدود، فقد يساعدون النظام على اختطاف بعض القادة والناشطين وتسليمهم، حتى يقومون هم أنفسهم بترتيب طريقة للإفراج عن الناشط أو الثائر المعتقل مقابل مبالغ خيالية، في حين لا يدرك قادة الحر أن هذا العميل المزدوج هو المتسبب بهذا الاعتقال، وأعتقد أن هذا يحدث بشكل مستمر، وعلى الجميع أن يتنبه لخطورة هؤلاء.

ويتحدث الكثير من الناشطون عن مواقع كانت محاصرة من قبل كتائب الجيش السوري الحر بهدف تحريرها، وعندما تجد هذه الكتائب أن ذلك سيطول وسيكلف الكثير من السلاح والذخيرة والشهداء يقومون بعرض الرشوة على قائد التشكيل مقابل تسليمه للموقع مع العتاد، وتنجح أحياناً بعض هذه العمليات، لتكون الرشوة المقدمة لهذا القائد الأسدي الذي اعتاد على ذلك الأمر منذ نعومة رتبته العسكرية أقل بكثير مما سيكلف الكتائب من مبالغ لأجل تحرير الموقع العسكري، وقد أشيع أن ذلك حدث ونجح أثناء تحرير الفوج 46 في ريف محافظة حلب، حيث حصل قائد الفوج على مبلغ ضخم ولاذ بالفرار إلى تركيا مقابل تسليمه الفوج.



حلب - محمد إقبال بلو:

أو ممن يقيضون ثمن المعلومة، ونجد مؤخراً أن النظام لم يعد مهتماً باكتشاف ما لديه من أوراق، فعمليات الاختطاف الأخيرة التي حدثت في عدد من مناطق سورية، وأهمها ما حدث في ريف حلب من اختطاف فريق أورينت نيوز، واختطاف أحد قادة لواء أحرار سورية، والقيام باغتيال رئيس الهيئة الشرعية في اعزاز فيما بدا أنه عملية اختطاف فاشلة تم قتله خلالها، كل ذلك يظهر اختراقات كبيرة قام بها النظام بأشخاص يعملون لتحقيق بعض مصالحه.

أما بعض المطلعين على الصفقات التي تمت بين الجيش الحر وقادة أمنيين فيؤكدون على وجود عملاء مزدوجين يعملون كصلة وصل بين بعض القادة في الحر وبين ضباط أمنيين يعملون مع النظام، حيث تحدث بعض الصفقات للإفراج عن بعض المعتقلين المهمين في معتقلات النظام، وأخرها عملية تم خلالها الإفراج عن شخصية مهمة من فرع المخابرات الجوية بحلب مقابل مبلغ خمسين ألف دولار تم دفعها كرشوة لأحد الضباط الكبار في الفرع.

حدثنا أحد أطراف العملية وهو أحد قادة الحر

الفساد الذي غرقت فيه سوريا على مدار عقود عدة ازداد بشكل واسع خلال مسار الانتفاضة السورية

الاختراق والاختراق المضاد بين الجيش الحر والنظام في بعده الأمني والعسكري بات أمراً معروفاً على نطاق واسع، وتكشف حالات كثيرة عن مدى قدرة كل طرف في اختراق الطرف الآخر، لكن الدوافع لدى كل طرف تختلف عن دوافع الطرف الآخر، فإذا كان الجيش الحر قد سعى إلى إحداث اختراقات داخل استخبارات النظام فذلك من أجل تحقيق تقدم في معركته مع النظام، أما اختراقات النظام فلم تعد تتم من أجل إدامة أمد النظام، وإنما في الكثير من الأحيان من أجل دوافع ومنافع خاصة لدى متنفذين في جانب النظام.

الفساد الذي غرقت فيه سوريا على مدار عقود عدة ازداد بشكل واسع خلال مسار الانتفاضة السورية، حيث شكلت حاجة النظام إلى إعطاء صلاحيات واسعة لقاداته المشرفين مباشرة على المناطق فرصة سانحة لهؤلاء القادة من أجل زيادة ثرواتهم، وذلك عبر الاعتقال والاختطاف ومن ثم طلب مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل أو المختطف، وهذه الحال، سمحت لبعض قادة الجيش الحر الاستفادة من هذا الفساد لإطلاق قادة له تم اعتقالهم من قبل أجهزة أمنية.

كثير من مخبري النظام وعمالته وسماسته نجحوا باختراق صفوف الناشطين وكتائب الجيش الحر، وحتى مرحلة متأخرة كان نشاطهم يقتصر على نقل المعلومات، بينما يخترق الجيش السوري الحر أيضاً الكثير من الأجهزة الأمنية والمخابراتية بموظفين أمنيين متعاطفين مع الانتفاضة السورية

خياران سيئان: سوريا بين انتصار الجهاديين أو التسليم بتفوق روسيا وحلفائها

■ إيتامار رايبنوفيتش - ترجمة البديل:



الأسد كما لو أنه أهون الشر. أولئك الذين يخشون من استيلاء الجهاديين يستشهدون بالأحداث الأخيرة في سيناء. منذ بضعة أيام فقط، إسرائيل أغلقت مطارها في إيلات بعد تلقيها تحذيراً من أن الجهاديين في سيناء يخططون لمهاجمتها بالصواريخ. هذا، وثمة من يقول، إن ما يحصل في سيناء ليس سوى بروفة لما يمكن أن يتوقع في مرحلة ما بعد الأسد في سوريا.

المدرسة الأخرى من الفكر لا تأخذ هذا السيناريو على محمل الجد. ومع ذلك، فإنها تؤكد على أن النصر في سوريا من قبل ائتلاف روسيا وإيران وحزب الله، ونظام الأسد من شأنه أن يشكل خطراً أكبر. وعلاوة على ذلك، في حال سقوط نظام الأسد، لن يكون هناك الكثير من الطرق للتعامل مع الجماعات الجهادية في سوريا.

لكن الرد الأكثر ملاءمة لبيان موريل هو أن الولايات المتحدة لا تملك بالضرورة أن تختار بين خيارين محددين بشكل حاد. نعم، المعارضة السورية العلمانية ضعيفة ومنقسمة، في حين أن الجهاديين هم أكثر ديناميكية، ولكن تفوق الجهاديين في حال فوز المعارضة ليست حتمياً. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها تبني سياسة قوية، وجعل الاستثمار أكثر أهمية في المعارضة العلمانية، وتوضيح أهداف واضحة.

وفي حزيران، أعلن أوباما أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية ضد السكان، ويكون بذلك قد تجاوز "الخط الأحمر" الذي وضعه سابقاً، ولكن لم يتبع هذا البيان أي إجراء أو سياسة متمسكة قوية. عاجلاً، ومع مضي الوقت ستصبح مبررات موريل الافتراضية هي الأكثر رسوخاً.

سوريا في هذا التحول. بعد إنجازات الحكومة العسكرية في القصير وحمص، وكان هناك بعض التجميع التكتيكي من قبل المعارضة. كلا الجانبين كان يقوم بتوجيه ضربات طفيفة إلى الطرف الآخر في الوقت الذي كان النظام يستعد لجولة رئيسية من القتال في حلب. وعموماً، وعلى الرغم من الانتصارات النظام في الآونة الأخيرة، لا يزال القتال في مازق.

لذلك هذا هو وقت مناسب للمجتمع الدولي إلى النظر بعيداً عن الأزمة السورية التي لا يبدو أن لها حلولاً جيدة. ولكن هذا لا يقلل من خطورة ما يجري في سوريا، أو يقلل من خطورة تحذير موريل.

كما قال موريل، فإن الخطر الأكثر إلحاحاً هو أن النظام مع مخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تقع في أيدي أخرى، مثل تنظيم القاعدة. مشيراً بذلك إلى تدفق الجهاديين، وقال موريل إن سوريا "المسار الحالي هو نحو انهيار الحكومة المركزية"، وبعد ذلك ستحل سوريا محل باكستان في كونها الملاذ المفضل لتنظيم القاعدة. وبالتالي موريل وضع نفسه مباشرة ضمن واحدة من المدرستين الفكريتين الرئيسيتين في مناقشة السياسات حول سوريا (المدرسة التي يتمحور فيها النقاش بشكل حصري تقريباً من الناحية الجغرافية السياسية ويتجاهل القضايا الإنسانية).

مدرسة واحدة فيما يتعلق بسورية في المقام الأول باعتبارها مسرحاً لمعركة ضد تنظيم القاعدة وغيرهم من المتطرفين. ومعتنقو هذه المدرسة مشغولين باحتمال استيلاء الجهاديين في سوريا، ويجادل أصحاب هذه المدرسة (أحياناً بشكل ضمني وصراحة أحياناً) أن الولايات المتحدة وحلفاءها يجب أن لا تدعم أو تدخل على جانب المتمردين، وفي الواقع، ينبغي عرض نظام بشار

من الجدير بالملاحظة أن تحذيراً شديداً للجهة حول حجم التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة من خلال حرب أهلية في سوريا قد ذهب دون أن يلاحظه أحد تقريباً. وهل ستبقى إدارة الرئيس باراك أوباما في تعثرها إلى أن تصل الأمور نحو الهاوية؟

في وقت سابق من الشهر الجاري، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أنه وفقاً لنائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مايكل موريل، "الوضع في سوريا هو مزيج من الحالة المضطربة بين تنظيم التطرف القاعدة والحرب الأهلية، وهو ما يشكل الآن أكبر تهديد للأمن القومي للولايات المتحدة" - في الواقع، "ربما كان هذا الأمر هو المشكلة الأكثر أهمية في عالم اليوم.

وفي المقابل، اعتبر موريل أن حالة النظام الإيراني الذي "يدمج طموحاته النووية مع رغبته في أن يكون القوة المهيمنة في الشرق الأوسط" على أنه مجرد "مدعاة للقلق". وموريل، الذي يستعد على التنحي من وكالة المخابرات المركزية في وقت قريب، لديه سبب وجيه لرأيه.

منذ شهرين فقط، في منتصف حزيران الماضي، عندما كانت الأزمة السورية محور الاهتمام الدولي وموضوع نقاش سياسي ساخن، مثل هذا البيان من قبل مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية كان يمكن أن يلاقي ردود فعل قوية من جهات عدة. لكن سوريا انتقلت منذ ذلك الحين من مركز الانتباه، إذ تحول الاهتمام إلى قضايا دولية أخرى، مثل مصر بسبب الانقلاب والأزمة المستمرة هناك، واليمن بسبب تهديد تنظيم القاعدة فيها اليمن بشن هجوم في اليمن وأماكن أخرى، ونحو المفاوضات التي تجددت بين إسرائيل والفلسطينيين.

ساهمت حالة الهدوء (الخادعة) في القتال في

معركة الساحل: لماذا هي ضرورية؟

غازي دحمان



الآلاف، إخفاء لأعداد مماثلة، ونزوح للملايين، وسبي واغتصاب لآلاف النساء. بعد ذلك، إذا كانت تسمية هذا الحدث الجلل تجرح نرجسيتكم، سموه أي شيء آخر، لكن جدوا له مخرجاً. لماذا هذه الدعوى الآن؟ لأن البقاء ضمن هذه العقلية المواربة والتبريرية، وذهنية التفكير بالوحدة الوطنية يرضي النظام إلى أبعد الحدود، ويبقى بيئته ملتفة ومتماسكة حوله ولا حاجة لها للتفكير بمقاربات أخرى. بل هي غير مضطرة لذلك، طالما أن الساحل السوري ينعم بالهدوء ويستمتع بالمساعدات الروسية والإيرانية. التفكير السليم والمنطق الإنساني، باتا يقتضيان أن تشترك بيئة النظام بالمأساة مادامت شريكة بالوحدة الوطنية. فعليها أن تشارك بالنزوح والموت والتشرد، والاعتقال والإخفاء وكل ويلات هذه الأزمة، ثم ليصار إلى كشف منظومة الهيمنة الرسمية وتعريتها بأنها ليست ضامنة وحامية لبيئة النظام. إضافة إلى التخفيف من حدة القتل والإجرام التي يمارسها النظام وأدواته، وليشعر الجنود أن هناك من سوف ينتقم من أسرهم. بيئة النظام تقاتل بعسكرييها، والمدربين منها منهم،

التفكير السليم والمنطق الإنساني يقتضيان أن تشترك بيئة النظام بالمأساة مادامت شريكة بالوحدة الوطنية

من دون المدنيين، النظام يفرض هذا المنطق ويعاقب مدنيي الطرف الآخر، حتى حجارة المناطق الشائنة. هذا خيار وتفكير وطني لأنه يقطع على النظام الخيارات التي باتت تزدهر في مخيلته كالتقسيم، وإمكانية اللجوء إلى الكيان الطائفي. من غير المعقول أن يعمد متطرفو الطائفة إلى تدمير سوريا منزلاً منزلاً وينهب كبار فاسديها ثروات سوريا، ثم يذهبون إلى دولتهم رافعين شارة النصر! أصف لذلك، فقد أن الأوان لكي يشعر بعض حماة النظام أنه لم يعد بمقدورهم تدمير سورية والاحتفاء بالجبال من أي عقاب. الوحدة الوطنية تتحقق بالعقل وبإدراك المصالح، هكذا نجحت في أمريكا وفرنسا، وليس بالعواطف المهترئة، وإذا لم تشعر بيئة النظام بأن من مصلحتها وقف هذه المذبحة، سيفرح سدنة النظام كثيراً بسذاجة الثورة. وإن بقيت دمشق وحلب تذيوان تحت آلة التدمير الأسيدي، فيما تستجم طرطوس على سواحل المتوسط، سنخسر كثيراً من وحدتنا الوطنية، وكثيراً من مدننا ومدنيتنا.

تشعر به بيئة الثورة. ولو حصل ذلك لكانت هذه البيئة انقلبت عليه وأجبرته على التفاوض، أو البحث عن مقاربات أخرى للخروج من هذه الأزمة. كثيراً ما جرى الحديث عن فشل الثورة في استقطاب البيئة المؤيدة للنظام أو تحقيق اختراقات مهمة في بنيتها، لجعلها تؤيد الثورة. وفي الواقع، كان هذا كلاماً نظرياً أو تنظيرياً لا حظوظ له على أرض الواقع. ذلك أن بيئة النظام، وهذه يعرفها كل من كان يعيش لحظات ما قبل انطلاق الثورة، وكذا اللحظات الأولى والتالية من عمر الثورة، كانت متوترة ومتشججة. وهي التي أوصلت النظام إلى ما عليه من تشدد، وأن الاختراق الأفضل والاستقطاب الممكن كان سيتحقق فقط من خلال إجبار بيئة النظام على الاشتراك في الوجود السوري العام، وليس التحايل على إرضائها وتقديم شهادات براءة عن الثورة، وانتظار الموافقة والرضى، وبخاصة وأن هذه البيئة كانت مستفيدة، وإن لم تكن شريكاً في الفساد والقهر، فهي شكلت الغطاء اللازم وأعطت الشرعية والمبرر لممارسات النظام. قد يقول قائل إن ذلك كان سيسرع بالحرب الأهلية ويساهم في تعميمها، والسؤال هنا هل هناك سذاجة أكثر من هذا النمط التفكيري؟ وهل المشكلة بالتسميات فيما هناك بلد يصب ويمشي على درب الآلام، فيما جزء من أحوه الشراكة يسمونه أسمى أنواع العذاب، موت لعشرات

إن الاختراق الأفضل كان سيتحقق فقط من خلال إجبار بيئة النظام على الاشتراك في الوجود السوري العام

لعل من أكبر أخطاء الجيش الحر، والمعارضة المسلحة عموماً، كان اقتصار عملهم على مناطق معينة وإخراج المناطق الموالية للنظام، أو ما يسمى ببيئته الداعمة، من خارطة عملياتهم وهو الأمر الذي نتج عنه بيئتان مختلفتان من حيث التأثير بارتدادات الحدث وعواقبه، وساهم تالياً في إطالة أمد الأزمة وانسداد أفق حلولها. لا شك أن النظام استثمر هذا الأمر إلى أبعد الحدود ببقاء هذه المناطق الموالية له، وبخاصة طرطوس واللاذقية، أمانة وسلامة، جعله يدعي بأن الفضل يعود له في ذلك وإنه يؤمن لها ما يلزمها من حماية واستمرار للحياة، في حين أن بيئة الثورة مدمرة وتفتقد لأبسط أنواع الحياة الإنسانية، فضلاً عن تعرضها لدمار قد يحتاج لعقود مقبلة حتى يمكن بناء ما تم تدميره. كما أن عدم انخراط هذه المناطق بما يحصل في سوريا جعل بيئة النظام راضية عنه إلى حد كبير. صحيح أن هذه البيئة كانت تخسر أبناءها في جبهات القتال، لكن النظام أقنعها بأن هؤلاء كانوا سيموتون أصلاً في الدفاع عن بيئاتهم، في مواجهة المتطرفين والسلفيين، الذين يريدون إبادةهم واستحلال نساءهم وأموالهم وذبح أولادهم. أصف إلى أن هؤلاء غالباً ما يقفون خلف حائط سد من جنود أبناء السنة في الجيش» أغلب الذين انشقوا كشفوا هذه الحقيقة»، فهو باستخدامه لهؤلاء إنما يستثمر بالجنود السنة ليحموا معاقله في طرطوس واللاذقية. كان على الجيش الحر ألا يترك للنظام رفاهية الاختيار من احتمالات متعددة. وهذا كان يجب أن يتم من خلال جعل بيئة النظام تتحسس ما

الجهاديون وخطف الثورة السورية

دون أن يهتموا بتغيرات الواقع السوري، وضرورة تحصين الثورة، ووضع خارطة طريق لإنجاز الأهداف التي ابتغاها السوريون من ثورتهم، والآن نسمع بعض هؤلاء السياسيين يقول إن النظام هو الذي فتح الباب أمام الجهاديين، وأن دولاً بعينها أسهمت في تسهيل وصولهم إلى سوريا، قد يكون هذا صحيحاً، لكن توقع أن يلجأ الخصم (النظام) وآخرون إلى إفشال الثورة، أو تسخيرها لمصالحهم ليس وارداً وحسب، وإنما يجب أن يكون متوقعاً، ورأينا كيف امتنع المجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف الوطني، من إدانة جبهة النصرة، وهو ما أسهم في إعطاء الجبهة وغيرها مشروعية سياسية وشعبية.

إن مشروع الجهاديين المتمثل بإقامة دولة دينية في جزء من سوريا بات معروفاً، ولئن كان هذا المشروع لا يمكن أن يتحول إلى حقيقة واقعية نظراً لأسباب عديدة، يمكن مناقشتها في تحليل خاص بها، إلا أن هذا المشروع يشكل عقبة حقيقية في وجه أي حل سياسي.

الجهاديون غيروا من قواعد اللعبة الإقليمية والدولية، وبتنا نجد رؤى فكرية سياسية تنظر إلى المسألة السورية من باب مكافحة الإرهاب، خاصة مع إمكانية أن يتوسع خارج سوريا والعراق، وأن

إن الاستمرار في خطاب الإنكار من قبل النظام والمعارضة السياسية لن يكون مفيداً

يضرب بلداناً مجاورة أخرى، وهو ما لا تستعبده الحكومة الأردنية على سبيل المثال لا الحصر، وقد اتخذت تدابير بالتنسيق مع الأمريكيين بهذا الصدد، ما يعني أن المسألة السورية بنظر حتى من كانوا يُعرفون بأصدقاء الشعب السوري لم تعد مسألة ثورة تريد إسقاط نظام، أو قوى شعبية وسياسية تريد إنجاز تحول ديمقراطي.

هل خطفت ثورة السوريين؟ وأين باتت اليوم شعاراتها الأولى؟ وهل أصبحنا اليوم أمام نظام فعل ما بوسع من تدمير وعنف حتى لا يرحل، وبين قوى راديكالية تريد أن تستثمر على حساب دماء السوريين التي أزهدت من أجل الحرية؟ وهل من مخرج يمكن أن يستعيد معه السوريون القدرة على إنقاذ بلدهم من التحول إلى ساحة حرب إقليمية لسنوات مقبلة طويلة؟

إن الاستمرار في خطاب الإنكار من قبل النظام والمعارضة السياسية لن يكون مفيداً في تجنب سوريا ما ينتظرها من آلام تضاف على آلامها خلال العامين ونصف الماضيين، وربما حان الوقت لأن تتم قراءة الواقع كما هو من دون تزييف أو تجميل، وعدم الإفراط مجدداً في الوهم.



حسام ميرو

والإعلاميين، حتى أن بعض الأرقام تشير إلى وجود أكثر من ألف معتقل لدى "الدولة" في مدينة الرقة وحدها.

تنظيم دولة العراق والشام الإسلامية يتحرك اليوم في سوريا والعراق، ولديه إمكانات وخبرات كثيرة، ويستفيد من حالة الفراغ الأمني في كلا البلدين، ومن الحدود المفتوحة، ولم يخفِ التنظيم أن عملية اقتحام سجن "أبو غريب" و"التاجي" في العراق كانت من أجل إطلاق سراح معتقلي التنظيم في السجون، وإرسال الكثيرين منهم إلى سوريا، وهو ما يعني أن لدى التنظيم علاقات واسعة داخل الحكومة العراقية، وصلات مع دول إقليمية، والأهم من ذلك مشروع مستقل تماماً عن مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية التي أطلق السوريون ثورتهم من أجلها.

يتساءل الكثير من السوريين حول الكيفية التي تحولت فيها الأمور في المناطق التي تم (تحريرها)؟، وأين هي مسؤولية السياسيين المعارضين في ترك الأمور تصل إلى هذا المستوى من الفوضى الذي سمح للتنظيمات الراديكالية لفرض سطوتها، حتى باتت مصدر خوف ليس فقط للسكان المدنيين، وإنما أيضاً للكثائب المعتدلة المنخرطة في الجيش الحر؟.

نعم، ثمة مسؤولية، تقع على كاهل السياسيين الذين تصدوا لقيادة الثورة، ولهثوا خلف انتزاع شرعية الدول الإقليمية والدولية للاعتراف بهم، من

تنظيم دولة العراق والشام الإسلامية يتحرك اليوم في سوريا والعراق ولديه إمكانات وخبرات كثيرة

ما زال بعض الخطابين (من ساسة المعارضة) الذين لم يتمكنوا من تجديد رؤيتهم للواقع، أو ليسوا معنيين حقيقة بتجديد رؤيتهم للواقع، يتمسكون بلغتهم ومفرداتهم التي لبسوها منذ انطلاق الانتفاضة في منتصف آذار 2011، وقد تحولوا إلى أسرى لرؤية مغلقة، غير قادرين على إنتاج معرفة جديدة بما وصل إليه الوضع في بلدهم، وبالتالي غير قادرين على إنتاج أي حل سياسي، يمكن أن يقود إلى ضوء في آخر النفق الممتد.

نتكلم هنا عن الذين ما زالوا يرون أن الحسم العسكري هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع مع النظام، بعيداً عن تلمس النتائج الكارثية التي قاد إليها وما زال هذا الخطاب، وأصحاب هذا الخطاب يسوقون الكثير من الحجج الصحيحة لكن في سياق خاطئ، وقد نجم عن ذلك ترك الواقع السوري أمام حالة تدفق كبيرة للجهاديين إلى سوريا، وقد تم التعامل معهم حتى أمد قريب على أنهم جزء من الثورة السورية، واعتبارهم جزءاً من الكثائب المقاتلة ضد النظام.

إن تلك الرؤية القاصرة تنم عن سطحية في التحليل السياسي، وعدم قدرة على رؤية الواقع السوري والإقليمي في شموليته، كما يمكن أن نذهب إلى ما هو أكثر من ذلك ونقول: إن الدافع لإسقاط النظام تحول إلى هدف بحد ذاته، بغض النظر عما يمكن أن تووّل إليه الأوضاع في سوريا على المستويات كافة.

واليوم، لم يعد خافياً على السوريين أن مدن مثل الرقة وإدلب وحلب تعاني من سيطرة الجهاديين، وخاصة دولة العراق والشام الإسلامية التي تقوم بممارسات لا تختلف عن ممارسات النظام، وقد رأينا كيف تعتقل هذه "الدولة" الناشطين المدنيين

يتضمن الأفلام والكتب والنشرات والمجلات المصورة

مشروع «دولتي» لنشر ثقافة الدولة المدنية وأسس الديمقراطية

■ خاص البديل:

تكتيكات في احراك الثوري السوري

آخر 100 متر إلى سوريا

دليل دولتي

مساحة لتصور دولتنا

العدالة الانتقالية في سوريا عبري = إنكليزي

دليل الحشد وكسب التأييد

العدالة الانتقالية في سوريا

الحشد وكسب التأييد

@DawlatyOrg facebook.com/dawlaty.org DawlatySy

www.dawlaty.org

وفي هذا السياق أنتج مشروع "دولتي" عدداً من الأفلام القصيرة التي تعرّف السوريين بمقومات الديمقراطية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فيلم "الانتخابات" وهو فيلم يشرح الفرق بين الانتخابات والقرعة، ويوضح الأساس الذي تقوم عليه الانتخابات في الدول الديمقراطية، وهو مبدأ تمكين المواطنين من التعبير عن رأيهم، كما يشرح الفيلم الآليات الرقابية التي يجب أن ترافق الانتخابات حتى لا تتمكن أية جهة كانت من ممارسة نفوذها على الناخبين، وتأمين طرق شفافة لفرز الأصوات، بالإضافة إلى ذلك يوضح الفيلم أهمية القانون الانتخابي الذي تقوم عليه الانتخابات نفسها.

فيلم "الانتخابات" هو مجرد عينة من مجموعة أعمال توعوية، واللافت فيه هو محاولة تقديم الكثير من المعلومات الضرورية والمهمة بطريقة بسيطة، مع استخدام رسوم توضيحية، وعدم اللجوء إلى التعقيد، أو طرح وجهة نظر خاصة يمكن أن تشوش على المتلقي، وذلك في محاولة لضمان الحيادية في تقديم المعلومة.

تعبّر عن ضرورة الدولة المدنية، وأسس العدالة الانتقالية، وذلك انطلاقاً من رؤية القائمين على المشروع إلى طبيعة اللحظة التاريخية التي تمر بها سوريا، وهي لحظة "تشكيل دولة جديدة.. دولة مختلفة".

أما منتجات مشروع "دولتي" فهي متنوعة في مجالات مختلفة، مثل أفلام التحريك، والنشرات، و أفلام الفيديو والكرتون، والبرامج الإذاعية، والكتيبات، ومجلات مصورة، ويسعى المشروع لأن

«دولتي» مشروع غير ربحي لبناء القدرات والعمل على تطوير مواد تدريب بصرية وسمعية ونصية عن التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في سوريا

تكون إصداراته متنوعة لغوياً، وعدم الاقتصار على اللغة العربية، بل تتعداها إلى الكردية، والسريانية، والأرمنية، تحقيقاً لمبدأ التعدد الثقافي الذي تضمنه سوريا،

بعد أن أصبح السلاح هو التعبير الأساسي في الثورة السورية، وباتت الكثير من المظاهر المدنية للانتفاضة السورية غائبة، تبدو الحاجة ملحة لنهوض مشاريع مدنية تستطيع أن تسهم من موقعها في إيجاد مساحة للتعبير السلمي، وفي هذا الإطار يأتي مشروع "دولتي" الذي انطلق مؤخراً، وهو مشروع يسعى إلى التوعية بالنشاط المدني، وذلك عبر تبني أدوات ووسائل فنية وأدبية.

ويعرّف القائمون على "دولتي" مشروعهم على أنه "غير ربحي لبناء القدرات والعمل على تطوير مواد تدريب بصرية وسمعية ونصية عن التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في سوريا"، والهدف من المشروع هو "لفت النظر لأهمية الاختلاف والتنوع وتقبل وجهات النظر المختلفة، ومحاولة تقليل الرغبة في الأخذ بالثأر وتشجيع المطالبة بالعدالة والمحاسبة، وترويج القيم المدنية وحكم القانون، والتغيير السلمي".

وفي محاولة لكسر المؤلف والسائد فإن "دولتي" لا تستند على الخطاب الوعظي المباشر، وإنما على مخاطبة الفكر والحوار معه، وتقديم رؤى فنية